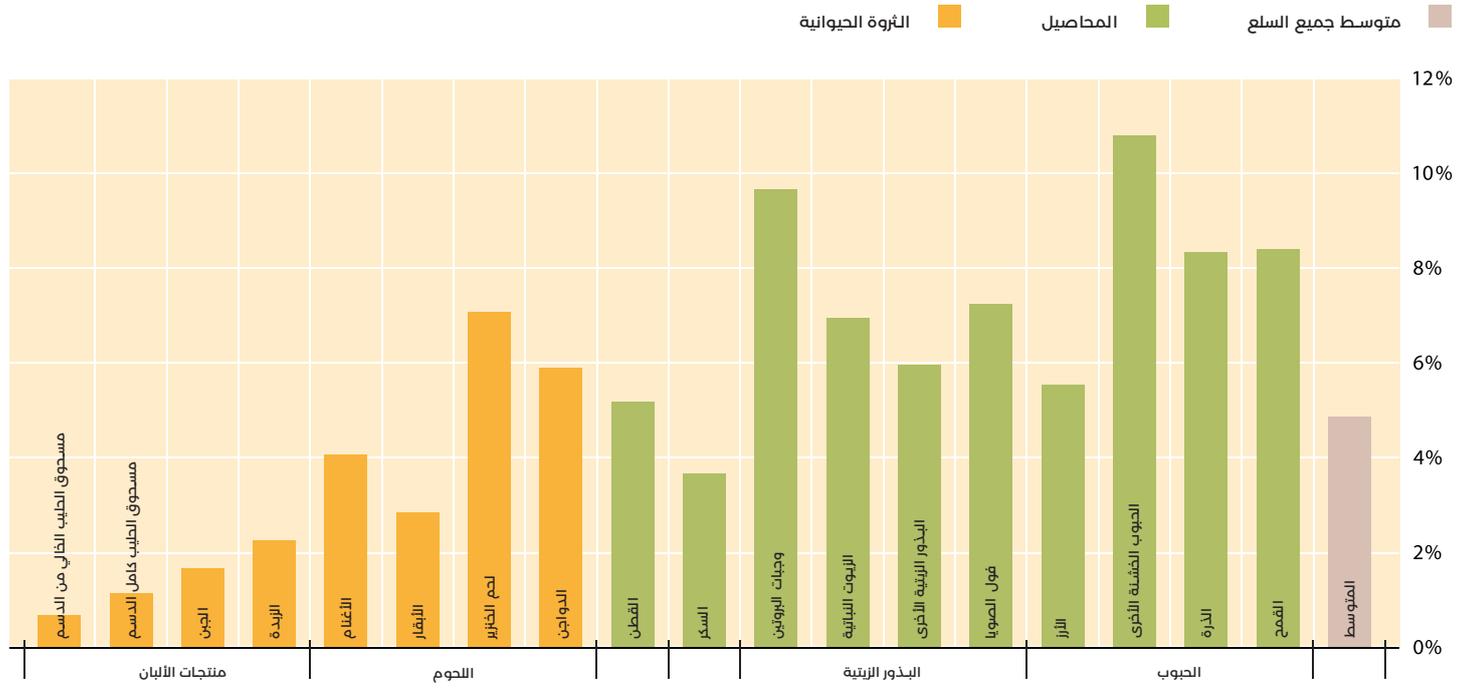


يقدم تقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2023-2032 تقييماً للتوقعات المتعلقة بالسنوات العشر المقبلة بشأن أسواق السلع الزراعية والأسماك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، في سياق المخاطر الاقتصادية المستمرة وعدم اليقين وارتفاع أسعار الطاقة. وأعدّ هذا التقرير بالتعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، بالاستناد إلى مساهمات من البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة في السلع الأساسية.

أثارت الزيادة الكبيرة في أسعار المدخلات الزراعية التي حصلت خلال العامين الماضيين، مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي. ويوضح تقرير التوقعات الزراعية لهذا العام أن ارتفاع تكاليف الأسمدة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتسمح نمذجة Aglink-Cosimo التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، والمتعلقة بعمليات الإنتاج، بالفصل في الوقت الراهن بين تكاليف الأسمدة المعدنية الرئيسية المستخدمة وبين تكاليف مدخلات الإنتاج الأخرى. وبناءً على هذه الميزة الجديدة، يقدر تطيل السيناريو أنه مقابل كل زيادة بنسبة 1 في المائة في أسعار الأسمدة، ستزيد أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.2 في المائة. وستكون الزيادة أعلى بالنسبة إلى المحاصيل التي تستخدم الأسمدة كمدخلات مباشرة مقارنةً بمنتجات الثروة الحيوانية التي تستخدمها بشكل غير مباشر، باستثناء إنتاج الدواجن ولحوم الخنازير الذي يعتمد بشكل كبير على الأعلاف المركبة. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يركز على العلاقة بين الأسمدة والسلع الزراعية، فإن التقلبات في أسعار الطاقة أو البذور أو العمالة أو الآلات ستؤثر أيضًا على أسعار المواد الغذائية.

الزيادات في تكاليف الأسمدة  
تؤثر بشكل مباشر على أسعار  
المحاصيل.

الشكل 1- التغير في أسعار السلع الزراعية نتيجة زيادة أسعار الأسمدة بنسبة 25 %



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة (2023)، "التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"، إحصاءات الزراعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات)، <http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en>.

يقدم تقرير هذا العام تقديرات محسنة بشأن استهلاك الأغذية، من خلال انطوائه على أساليب تحليلية لحساب الفاقد والمهدر من الأغذية. وتساهم تلك الأساليب في جهود القياس اللازمة لوضع سياسات قائمة على الأدلة دعمًا لتحقيق المقصد 3 للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة لخفض نصيب الفرد من الهدر الغذائي بمقدار النصف على صعيد البيع بالتجزئة والاستهلاك، وتقليل الفاقد من الأغذية داخل سلاسل الإنتاج والإمدادات بحلول عام 2030.

تراعي توقعات خط الأساس للعقد القادم الواردة في هذا التقرير التخفيض الذي نفذته صندوق النقد الدولي لمتوسط النمو الاقتصادي المتوقع للعقد القادم في تقريره المعنون "توقعات الاقتصاد العالمي" لشهر أكتوبر/تشرين الأول 2022، وذلك من 2.7 في المائة إلى 2.6 في المائة، فضلاً عن الانخفاض في عدد سكان جمهورية الصين الشعبية (في ما يلي "الصين") في عام 2022. وعلى غرار افتراضات العام الماضي، تفترض توقعات خط الأساس الحالية أن أسعار الطاقة ستخفّف في عام 2023 قبل أن تعاود ارتفاعها بشكل بطيء حتى عام 2032. وتتضمن التوقعات تقييمات قصيرة الأجل لتأثير حرب الاتحاد الروسي (في ما يلي "روسيا") على أوكرانيا (المشار إليها في ما يلي باسم "الحرب")، ولكن لا يمكن تقديم أي تقييم للتطورات خلال الأجل المتوسط في المنطقة في الوقت الراهن. وعلى هذه الخلفية، فإن التوقعات العالمية للاتجاهات المتوسطة الأمد للعرض والطلب والتجارة وأسعار السلع الزراعية الرئيسية والأسماك، تنصرف بشكل هامشي فقط عن توقعات العام الماضي.

بالرغم مما تقدّم، تستمر الحرب في إضافة انعدام اليقين إلى أسعار الأغذية والطاقة والمدخلات. ففي بداية الحرب، كان نقص التوافر في الحبوب والأسمدة مصدر قلق كبير للأسواق العالمية. وبعد مرور عام، شهدت مشاكل التوريد تحسناً بفضل إنفاذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والتمديد لها لاحقاً.

في هذا السياق، من المتوقع أن يزداد الاستهلاك الغذائي العالمي من الأسعار الحرارية - الاستخدام الرئيسي للسلع الزراعية - بنسبة 1.3 في المائة سنوياً على مدى العقد المقبل، وهي وتيرة أبطأ من العقد السابق بسبب التباطؤ المتوقع في عدد السكان وفي نمو دخل الفرد. ويتمثل ثاني أهم استخدام للسلع الزراعية في استعمالها كعلف للماشية، وبشكل متزايد لتربية الأحياء المائية. وتسلبّ التوقعات الضوء على التوسع السريع والتكثيف المتوقع في إنتاج الثروة الحيوانية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما يؤدي إلى تزايد الطلب بسرعة على الأعلاف خلال العقد المقبل. وفي المقابل، في البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، بما فيها الصين، يفترض أن يؤدي انخفاض النمو في إنتاج الثروة الحيوانية وتحسين كفاءة التغذية إلى نمو أبطأ في الطلب على الأعلاف مقارنةً بالعقد الماضي.

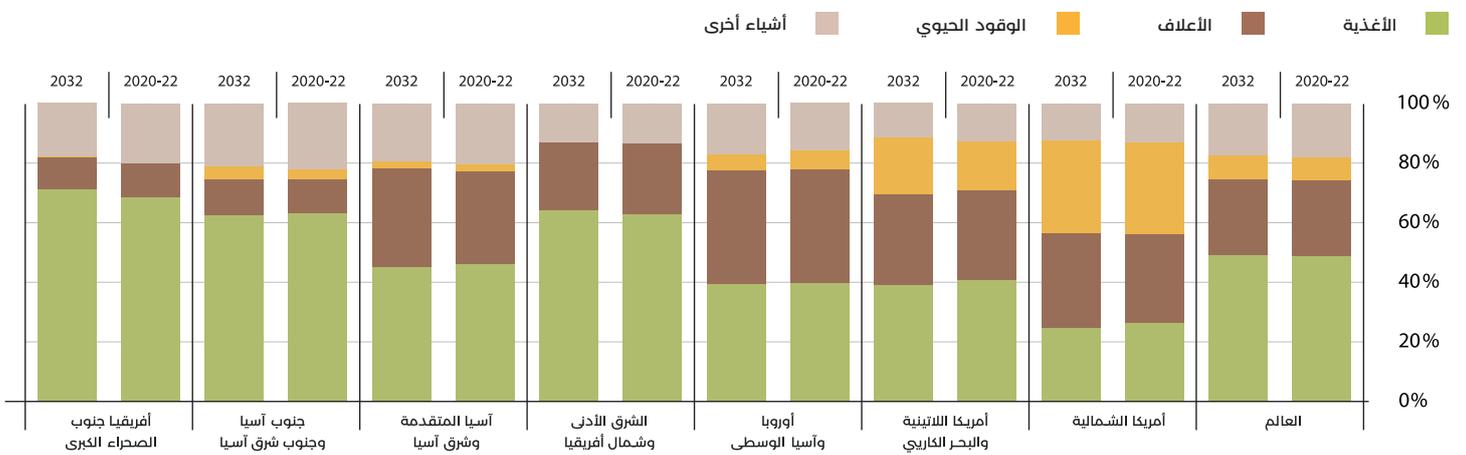
**الأساليب التحليلية المستخدمة لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية المدرجة في التقرير.**

**التوقعات الكلية تؤكد اتجاهات السوق الزراعية التي سبق توقّعها.**

**استمرار عدم اليقين بشأن إمكانية الوصول إلى الحبوب والأسمدة.**

**نشوء نمو الطلب على الأعلاف والأغذية بشكل رئيسي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.**

**الشكل 2- استخدام السلع الزراعية حسب النوع والإقليم**



**ملاحظة:** يتم احتساب الحصص انطلاقاً من البيانات المحسوبة بالأسعار الحرارية.

**المصدر:** منظمة الأغذية والزراعة (2023). قاعدة بيانات ميزانيات الأغذية التابعة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FBS>; منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة الأغذية والزراعة (2023). "التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، إحصاءات الزراعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات)، <http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en>.

من المتوقع للطلب على الجيل الأول من المواد الأولية للوقود الحيوي أن يرتفع ببطء خلال السنوات العشر القادمة. ومن المتوقع أيضًا أن يحدث معظم استخدام الوقود الحيوي الإضافي للمحاصيل الزراعية في الهند وإندونيسيا، مدفوعًا بزيادة استخدام وقود النقل ومتطلبات أكبر متعلقة بمزج الوقود الحيوي. وفي الأسواق الرئيسية الأخرى، كالاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن ينخفض الطلب على الجيل الأول من المواد الأولية للوقود الحيوي بسبب الانخفاض في استخدام وقود النقل والتحول إلى المواد الأولية الأخرى. وبشكل عام، من المتوقع أن تزداد حصة الوقود الحيوي من الاستخدام العالمي لقصب السكر والزيوت النباتية، بينما من المتوقع أن تنخفض حصة الوقود الحيوي من الذرة.

لم يختلف الوضع في ما يتعلق بالاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية والتدريب بشكل جوهري عن توقعات العام الماضي؛ وبناء عليه، ينبغي أن يظل النمو في إجمالي الإنتاج الزراعي العالمي عند مستوى 1.1 في المائة سنويًا. وسوف يسجل معظم هذا النمو في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ويتوقع الوصول إلى المدخلات على نطاق أوسع، على الرغم من أنه في حال معاودة أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية (مثل الأسمدة) ارتفاع، من شأن ذلك أن يرفع تكاليف الإنتاج ما قد يؤدي إلى تضخم أسعار الأغذية وزيادة انعدام الأمن الغذائي.

سيكون نمو إنتاج المحاصيل العالمي مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة الإنتاجية بدلاً من زيادة استخدام الأراضي. وعليه، فإن الاستثمار في زيادة الغلات وتحسين إدارة المزرعة أمران ضروريان. وعلى افتراض إحراز تقدّم مستمر في تربية النباتات وتكثيف الإنتاج الزراعي بدرجة أكبر، من المتوقع أن تمثل تحسينات الغلة 79 في المائة من نمو إنتاج المحاصيل العالمي، وتوسيع الأراضي الزراعية بنسبة 15 في المائة، وزيادة كثافة الزراعة بنسبة 6 في المائة خلال الفترة التي تشملها التوقعات. ومع ذلك، فإن غلات محاصيل كزيت النخيل وبذور اللفت لم ترتفع في البلدان المنتجة الرئيسية على مدى السنوات العشر الماضية؛ وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الاستثمارات لتحسين إنتاجية هذه المحاصيل.

على غرار الاتجاهات السائدة في إنتاج المحاصيل، سيأتي جزء كبير من النمو السنوي المتوقع وبالغلة نسبية 1.3 في المائة في الإنتاج الحيواني والسمكي من التحسينات في إنتاجية كل حيوان، نتيجة تعزيز كفاءة إدارة القطعان وزيادة كثافة الأعلاف. ومن المتوقع أن تمثل الدواجن حوالي نصف النمو العالمي في إنتاج اللحوم وذلك جزاء الربحية المستمرة في هذا القطاع والنسب المواتية لأسعار اللحوم إلى العلف. ولا يزال إنتاج لحوم الخنازير يتعافى من تفشي حمى الخنازير الأفريقية في شرق آسيا ومن المتوقع أن يستأنف مسار الإنتاج نموه ليصل إلى مستوى ما قبل الأزمة، وذلك في غضون بضعة سنوات. ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج العالمي من الألبان بقوة خلال العقد القادم، حيث يتحقق نصف النمو في الهند وباكستان. وعلى الرغم من احتمالات النمو المحدودة، فقد تجاوزت تربية الأحياء المائية حجم الإنتاج العالمي من مصائد الأسماك الطبيعية في عام 2022.

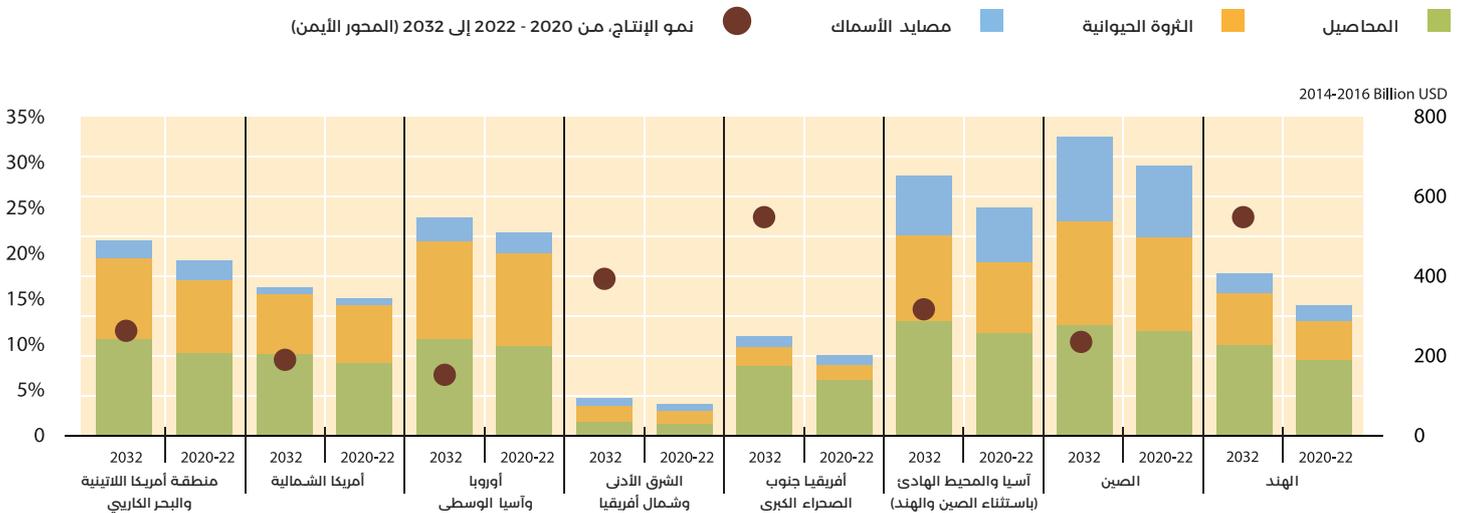
انخفاض طفيف في حصة الوقود الحيوي من إجمالي استخدام المحاصيل.

من المتوقع أن يحدث معظم نمو الإنتاج الزراعي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

زيادة الإنتاجية تحدد اتجاهات إنتاج المحاصيل العالمية.

تحسينات كفاءة الأعلاف وإدارة القطعان تزيد من الإنتاج الحيواني والسمكي.

### الشكل 3- الاتجاهات في الإنتاج الزراعي العالمي



**ملاحظة:** تستند التقديرات إلى سلاسل زمنية تاريخية من نطاق قيمة الإنتاج الزراعي التابع لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي يتم توسيعها باستخدام قاعدة بيانات التوقعات. وتستخدم القيمة الصافية للإنتاج التقديرات الخاصة باستخدام البذور والأعلاف الداخلية. يتم قياس القيم بالدولار الأمريكي الثابت للفترة 2014-2016. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2023). قاعدة بيانات قيمة الإنتاج الزراعي التابعة لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QV>: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة الأغذية والزراعة (2023). "التوقعات الزراعية والتعاون والتنمية في

يسلط التقرير الضوء على أهمية انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية العالمية، والتي من المتوقع أن تزداد بنسبة 7.6 في المائة في العقد المقبل. وعلى المستوى العالمي، سيكون النمو في انبعاثات غازات الدفيئة أقل مما كان عليه في العقد الماضي، وأدنى من النمو المتوقع البالغة نسبته 12.8 في المائة للإنتاج الزراعي. ما يشير إلى انخفاض أسرع في كثافة الكربون لدى الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، يجب اعتماد جهود رائدة على نطاق واسع لضمان مساهمة الزراعة بشكل فعال في التخفيف من آثار تغيّر المناخ. على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس، وخاصةً بالنسبة إلى الثروة الحيوانية التي تشير التقديرات إلى أنها مسؤولة عن 80 في المائة من الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية. وفي الوقت نفسه، تواجه نظم الإنتاج الزراعي التحدي المتمثل في التكيف مع تغيّر المناخ، بما في ذلك زيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى وشدها. وتشمل طول التخفيف من وطأة آثار تغير المناخ والتكيف معها اعتمادًا واسع النطاق وشاملاً لعمليات وتكنولوجيا إنتاج ذكية مناخيًا ومحايدة من حيث الكربون.

من المتوقع أن تنمو التجارة في السلع الزراعية الأولية والمنتجات المجهزة بما يتماشى مع الإنتاج خلال العقد القادم. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى حدوث اضطرابات في مجال التجارة في جميع أنحاء العالم، ولكن تجارة السلع الزراعية أثبتت قدرتها على الصمود. وتؤثر حرب روسيا ضد أوكرانيا على تجارة السلع الزراعية، وخاصة الصادرات الأوكرانية والأسعار، ولكن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي تم الاتفاق عليها في يوليو/تموز 2022، وممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا قد ساعدت على تعزيز موقع التجارة لغايات دعم الأمن الغذائي العالمي. وتؤكد توقعات خط الأساس على الأهمية الشديدة لنظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد وشفاف وقائم على القواعد. ولا يؤدي حظر التصدير إلا إلى تفاقم الآثار السلبية لتقلبات الأسعار وزيادتها. ولا ينتج عن هذا تأثير سلبي على الأمن الغذائي العالمي (وسبل العيش) في الأمد القصير فحسب، وإنما يؤدي أيضًا إلى تقويض القدرة على التوريد في الأمد الطويل.

وتستند التوقعات على الأمد المتوسط الواردة في هذا التقرير إلى الافتراض أن السياسات الحالية ستبقى على حالها وأن تفضيلات المستهلكين وتكنولوجيا الإنتاج سوف تتطور وفقًا للاتجاهات السائدة. ولكن هذه الافتراضات غير أكيدة في ما يتعلق بالتطورات البيئية والاجتماعية والجيوسياسية والاقتصادية، أي أن فترةً طويلةً من التضخم المرتفع أو الركود العالمي من شأنها أن تغيّر التوقعات. ويقدم تحليل السيناريو المعروض في هذا التقرير مؤشرات إلى حجم هذه الآثار.

**تسارع انخفاض كثافة الكربون في الإنتاج الزراعي، ولكن بذل الجهود العالمية ضروري للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية.**

**قدرة التجارة الزراعية على الصمود بالرغم من جائحة كوفيد-19 - والاضطرابات الناجمة عن النزاعات.**

لأي استفسارات أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

**Stephan Hubertus Gay**

TAD.Contact@oecd.org

مديرة التجارة والزراعة

**منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

باريس، فرنسا

أو زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.agri-outlook.org](http://www.agri-outlook.org)

**Holger Matthey**

EST-Projections@fao.org

شعبة الأسواق والتجارة

مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**

روما، إيطاليا

